بيروت في 2010/2/19

بـــــيـــــــان

اجتمع وزير الأشغال العامة والنقل الأستاذ غازي العريضي مع وفد من الغرفة الدولية للملاحة في بيروت برئاسة ايلي زخور ومشاركة كل من : نائبي الرئيس سمير مقوم وعبد الحميد الفيل، والأمين العام محمد عيتاني، والأعضاء انطوان الشمالي.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة شؤون قطاع النقل البحري وشجونه، وآخر التطورات المتعلقة بتنفيذ مشروع توسيع محطة الحاويات في مرفأ بيروت.

إثر الاجتماع أدلى زخور بالتصريح التالي :

إن اجتماعنا مع معالي الوزير العريضي كان كالعادة جيدا، حيث أكد لنا أن عملية تنفيذ مشروع توسيع محطة الحاويات تسير وفق الخطة المرسومة لها، بالرغم من بعض العراقيل اللوجستية والعملانية التي تصادفها والتي يعمل على إزالتها لكي ينفذ المشروع خلال المدة المحددة له والبالغة 36 شهرا.

كما أبلغنا معالي الوزير أنه سيلبي الدعوة التي تلقاها للمشاركة في المنتدى المتوسطي الثامن للوجستيات والنقل، والذي اختير لبنان ليكون البلد الضيف في المنتدى، والذي يعقد في مدينة برشلونة الاسبانية في 25–26 أيار 2010.

من جهتنا وضعنا معالي الوزير العريضي في أجواء المفاوضات التي يجريها لبنان للانضمام الى منظمة التجارة العالمية (WTO)، وطلبنا منه دعم موقف الغرفة بالاستمرار في تطبيق قرار وزارة النقل اللبنانية رقم 68/ن/94 الصادر بتاريخ 1994/6/24، والذي يفرض بأن يملك الأكثرية المطلقة من الحصص أو نصف الأسهم في وكالة بحرية لبنانية، لبنانيون أو شركات لبنانية، ولا يحق لهؤلاء التفرغ عن هذه الحصص أو الأسهم الى غير لبنانيين أو الى غير شركات لبنانية.

وأوضحنا لمعالي الوزير أن انضمام لبنان الى منظمة التجارة العالمية دون وضع ضوابط محددة وواضحة وفتح الباب أمام الشركات الأجنبية لتأسيس شركات ومؤسسات خاصة بها تقدم الخدمات في قطاع النقل البحري ودون الحاجة الى شريك لبناني، سوف يطيح بالشركات اللبنانية التي تؤمن حاليا هذه الخدمات مما يضطرها الى إغلاق أبوابها وتسريح عمالها وزيادة عدد العاطلين عن العمل في هذا القطاع الذي يعتبر الداعم الأساسي للاقتصاد الوطني.

الغرفة الدولية للملاحة في بيروت